



عطوفة نقيب المحامين النظاميين الفلسطينيين حفظة الله
الاستاذ حسين شبانه
السادة مجلس نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين المحترمين.

السادة لجنة الامتحانات في نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،

١١-٥-٢٠١٦

الموضوع : تقرير عقد امتحان المحامين المتدربين/ نقابة المحامين

نديكم اطيب التحيات وأعطرها وبالإشارة للموضوع أعلاه وبناء على تكليف معالي رئيس مجلس
القضاء الاعلى المستشار سامي صرصور لنا بالمراقبة ومتابعة عملية سير الاختبار نرفع لنقابتكم
الكريمة تقريرنا حول الموضوع أعلاه.

التكليف :

بناء على تأشيرة معالي رئيس مجلس القضاء الاعلى المستشار سامي صرصور على كتاب نقابة
المحامين رقم 414/4 بتاريخ 2016/04/05 ، وعلى كتاب معالي رئيس المجلس رقم
304/17 بتاريخ 2016/04/11 ، والذي قرر تكليف القاضي رائد عساف الامين العام
لمجلس القضاء الاعلى ، والاستاذ عيسى زهران ، مدير مكتب رئيس مجلس
القضاء الاعلى ، للرقابة على سير الامتحان التحريري للمحامين المتدربين لدورة نيسان 2016

مكان عقد الامتحان :

قاعات الكلية العصرية / رام الله.

زمان عقد الامتحان :

يوم الخميس الموافق 2016/04/14 ، الساعة 11:00 صباحا.



الإجراءات:

في تمام الساعة 10:45 صباحاً ، تم احضار دفاتر الامتحانات والاسئلة في مصاريف مغلقة ، وذلك من قبل اعضاء لجنة الامتحان المكلفة من مجلس نقابة المحامين . وتم توزيع الاسئلة ودفاتر الاجابة على القاعات المخصصة لعقد الامتحان قبل موعد بدء الامتحان بخمس دقائق تقريباً . واستمر الى الساعة 11:05 صباحاً.

قاعات عقد الامتحان:

تم توزيع الممتحنين من المحامين المتدررين على قاعات متعددة في اكثر من طابق من مبني الكلية العصرية ، وتم الصاق اسماء المتقدمين للامتحان على مدخل كل قاعة ، بالإضافة الى قائمة اسماء مع رئيس القاعة . ولوحظ بأن الدخول للقاعات كان منتظماً ودون عائق .

التحقق من المتقدمين:

اختلفت طريقة التحقق من اسماء المتدررين المتقدمين ، ففي قاعات تم ذلك قبل توزيع الاسئلة ، وفي قاعات اخرى تم اثناء التقدم للامتحان ، وفي قاعات اخرى بالمناداة على الاسم والتحقق من بطاقة الهوية مع الاسم . وتوجيه الممتحنين على الكشف .

وضع القاعات :

لوحظ بأن قاعات عقد الامتحان كانت متقاوتة بالمساحة والاكتماظ ، مثل : القاعة رقم 502 (غرفة رقم 7) كان عدد المتقدمين للامتحان (20) متدرّب ، اما القاعة رقم (3) و (5) فكان العدد (40) متدرّب ، اما القاعة 303 فكان عدد الممتحنين (60) متدرّب ، وجميع هذه القاعات كان بها رئيس ومراقبين فقط .

اما القاعة رقم 202 فكان العدد 137 ممتحن ، وعدد المراقبين (6) بالإضافة لرئيس القاعة .
كان هناك قاعة تقدم بها متدررين اثنان كفيفين ، حيث تقدما للامتحان بواسطة موظفين من نقابة المحامين ، حيث كان يتولى على كل منهما السؤال ، ويعاد حسب الطلب وتوضع الاجابة التي يختارها ، وهي قاعة كبيرة ، وكان يوجد مراقب .



سير الامتحان :

نسجل ، وحسب مراقبتنا ، الملاحظات التالية :

(1) مكان ووقت عقد الامتحان مناسب .

(2) الدخول للقاعات واحد الاماكن ، كان مناسبا ومرتب ، ومع ذلك قام بعض رؤساء القاعات قبل توزيع الاسئلة باعادة ترتيب اماكن المتقدمين للامتحان حسب طلب رئيس القاعة . حيث تم ذلك بسهولة وبسرعة .

(3) تم احضار الاسئلة بمغلفات مغلقة ، وتم فتح المغلفات المغلقة والمختومة امام الممتحنين والمراقبين الخارجيين .

(4) كان جميع المراقبين (تقريبا) يحملون بطاقة تعريف ظاهرة ، وعند سؤال اثنان من المراقبين الداخليين عن بطاقة التعريف التي لم تكن ظاهرة ، قاما بابرازها لنا كمراقبين خارجيين .

(5) لم نلاحظ تواجد اي شخص ليس له علاقة بسير الامتحان .

(6) لوحظ تواجد الاستاذ فهد الشويكي رئيس لجنة الامتحانات في مدخل الطبقات التي يتواجد بها القاعات ، حيث منع تواجد اربع اشخاص (حالات متفرقة) حضروا بلا سبب يبرر حضورهم . وقام باخراجهم .

(7) لوحظ بأن عطوفة نقيب المحامين حضر الساعة 12:30 تقريبا للاطلاع على سير الامتحان ، وانه لم يدخل قاعات الامتحان ، وسئل عن حسن سير الامتحان من خلال لجنة الامتحانات والمراقبين الداخليين والمراقبين الخارجيين .

(8) القاعة رقم (202) تقدم بها 137 محام مترب للامتحان ، باشراف 6 مراقبين بالإضافة لرئيس القاعة ، هذه القاعة بالتحديد كانت مكتظة ، والممتحنين ليس بينهم مساحة كافية ، وكان سير الامتحان بها جيد بالعموم ، وكان هناك بعض محاولات الغش بين الممتحنين بالكلام ، مما حدى برئيس القاعة تغيير اماكن بعض المتقدمين اثناء سير الامتحان ، مما سبب تشويش على باقي الممتحنين . وهذا نسجل للمراقبين الجهد المضاعف الذي قاموا به في هذه القاعة بالتحديد .



(9) لوحظ بان القاعة رقم 1 صغيرة المساحة بالنسبة لعدد الممتحنين المتواجدين بها ، وعدد المتقدمين لامتحان 38 محام ، كانت المقاعد متقاربة جدا ، مما سمح لمحاولات الكلام بين الممتحنين .

فتح دفاتر الاحابة :

قامت لجنة الامتحانات بدعوتنا لمقر نقابة المحامين وذلك من اجل فتح اوراق الاجابات وتفرغ العلامات ، حيث حضرنا الاجتماع ، وقمنا بالتحقق من اوراق الامتحانات بأن الاسم على جميع اوراق الاجابات ما زال مغلق ومختوم ، وقامت اللجنة باعتماد معيار علامة 59% و 58% بعد تقسمها على 4 ، وتم التوقيع على هذه المعايير قبل البدء بفتح مغلق الاسماء .

نؤكد على أن جميع دفاتر الاجابات كانت مصححة من قبل لجنة التصحيح ، ووضعت العلامات باللون الاحمر ، وتم تدقيقها بعد ذلك من قبل لجنة اخرى هي لجنة التدقيق ، ووضعت العالمة باللون الاخضر .

وقد تم اعتماد العلامات التي قررتها لجنة التدقيق .

نؤكد أيضا ، أن جميع دفاتر الاجابات كانت مصححة ومرصد عليها العلامات ومغلق بها اسم الممتحن ، وذلك بطريقة لا يمكن معها معرفة اسم الممتحن على دفتر الاجابة ، حيث قمنا بالاطلاع على اكثر من دفتر لمحاولة معرفة اسم الممتحن قبل فتح مغلق الاسم ، ولم نتمكن.

النتيجة : نرى نحن ممثلي مجلس القضاء الاعلى المرافقين على سير الامتحان التحريري للحامين المتربين لدوره نيسان / 2016 ، بأن عملية اجراء الامتحان كانت شفافة ، وانها جرت بطريقة نبدي قبولا كبيرا لها ، ونؤكد على نزاهتها وعلى عدم تدخل اي طرف خارجي او داخلي بها ، ونؤكد على الشفافية العالمية اثناء تفريغ العلامات ، وان اي من اعضاء اللجنة لا يعرف الاسم المكتوب على دفتر الاجابة .



التوصيات:

نوصي (مع الاحترام) بما يلي :

- (1) اختيار قاعات مناسبة تتناسب مع عدد المتقدمين للامتحان .
- (2) ان يتم توزيع الممتحنين على قاعات الامتحانات حسب الرقم النقابي وليس عبر الحرف الاجدي لاسم الممتحن.
- (3) يتم اعتماد بطاقة امتحان يتم لصقها على كل مقعد . ويحتفظ الممتحن ببطاقة معه تخلو لدخول الامتحان .

اننا اذ ننتهز هذه المناسبة ، لنعبر لكم عن شكرنا لكم ، واستعدادنا الدائم للتعاون المشترك لما فيه المصلحة العامة ، متمنين لجميع المحامين المتربّين النجاح في خدمة العدل والقانون .

مع الاحترام والتقدير

القاضي رائد عساف

الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى

الاستاذ عيسى زهران

مدير مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى



في 2016/05/10